



# العراق

يناير - يونيو 2024

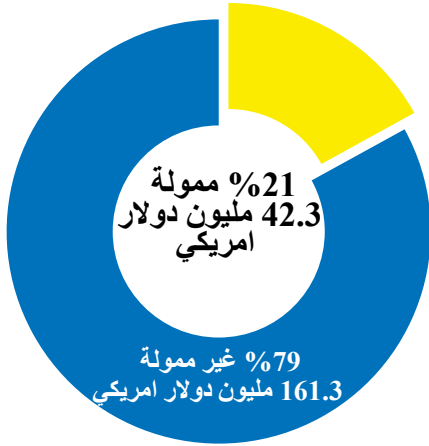
بالنسبة للنازحين داخليًا، تدعم المفوضية حصولهم على الوثائق المدنية وتدعم السلطات العراقية لإيجاد حلول للنازحين في المخيمات.

تركز المفوضية على تعزيز القدرة الوطنية على إدماج اللاجئين في الخدمات الاجتماعية وخدمات الحماية وتعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة لهم.

يستضيف العراق أكثر من **300,000** لاجئ وطالب لجوء، حوالي 90% منهم من الجمهورية العربية السورية. هناك أكثر من مليون شخص عراقي نازح داخليًا.

التمويل (اعتبارًا من 30 يونيو 2024)  
**203.6 مليون دولار أمريكي**

الميزانية المطلوبة للعراق في 2024



عدد اللاجئين وطالبي اللجوء اعتبارًا من 30 يونيو 2024

## بلد الاصل

سوريا	286,099
ايران	8,905
تركيا	8,106
فلسطين	7,006
جنسيات اخرى	6,792
المجموع الكلي*	316,908

المصدر: مفوضية اللاجئين

## تواجد المفوضية

الموظفين:

280 موظفًا محليًا

68 موظفًا دوليًا

المكاتب:

مكتب قطري واحد في بغداد

وأربيل

خمسة مكاتب ميدانية في بغداد

وأربيل وكركوك والموصل

والسليمانية

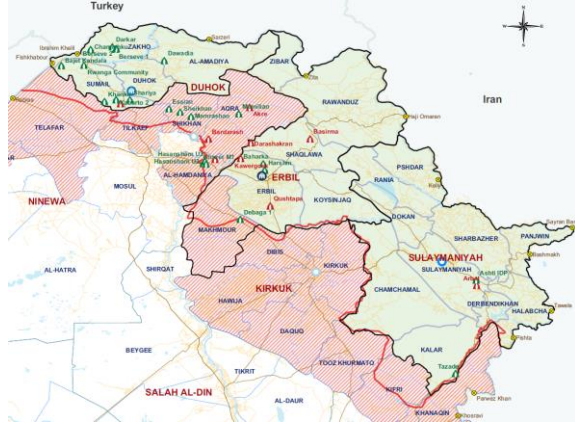
مكتب فرعي في دهوك



حامد كريم، أحد النازحين العراقيين، ينضم إلى جانب ابنة نسي، بعد حصولهم على بطاقة الهوية العراقية الموحدة - وهي وثيقة مدنية أساسية يمكن أسرته من الحصول على التعليم، والتمتع بالخدمات الصحية، والحقوق. تدعم المفوضية وشركاؤها النازحين والعائدين في صفوف النازحين والمراقبين. غير النازحين من الفئات الهشة للحصول على وثائقهم المدنية الأساسية. يعد هذا الدعم أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لهم للوصول إلى الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية ومزايا الضمان الاجتماعي، والممارسة الحقوق، بما في ذلك حرية التنقل والمشاركة المدنية.

## السياق التشغيلي

لقد تحسن الوضع العام في العراق بشكل ملحوظ منذ انتهاء العمليات العسكرية واسعة النطاق ضد داعش في عام 2017. ومع



ذلك، لا يزال الوضع الأمني متقلباً والوضع الاقتصادي هشاً. تستضيف البلاد بسخاء حوالي 315,000 لاجئ وطالب لجوء، معظمهم من الأكراد السوريين (أكثر من 280,000)، ويعيش غالبيتهم في إقليم كردستان العراق. لدى اللاجئين فرص محدودة للعودة في المستقبل القريب نظراً لانعدام الأمن واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لا سيما في شمال شرق سوريا، حيث ينحدر معظم اللاجئين. في استطلاع أجرته المفوضية عن نية العودة لعام 2024، أشار 93% من اللاجئين السوريين

في العراق إلى أنهم لا يبنون العودة خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. عندما سُئلوا عن الأسباب، أشارت الأغلبية إلى مخاوف بشأن انعدام السلامة والأمن (80%)، وقلة فرص كسب العيش في سوريا (70%). ومن بين الشواغل الهامة الأخرى عدم كفاية الخدمات الأساسية (30%)، وخطر التجنيد الإجباري (24%).

يوجد في العراق أيضاً أكثر من مليون شخص نازح داخلياً، يعيش حوالي 143,000 منهم في 22 مخيماً للنازحين في إقليم كردستان العراق اعتباراً من نهاية يونيو 2024. ابلغ النازحون عن انعدام الأمن، ومحدودية الوصول إلى الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة وحتى الماء والكهرباء، نقص فرص كسب العيش والموارد المالية، بالإضافة إلى تضرر المساكن في مناطقهم الأصلية، وبالنسبة للبعض منهم، العرب السنة على وجه الخصوص، يُنظر إليهم على أنهم ينتمون إلى الجماعات المتطرفة وتعتبر هذه النظرة من العوائق الرئيسية أمام عودتهم.

إن الاحتياجات المتبقية للسكان النازحين قسراً في العراق مرتبطة إلى حد كبير بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، وتحديات حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون - وليس فقط بسبب حالة نزوحهم - والتي يتم معالجتها بشكل أكثر فعالية من خلال أساليب التنمية المستدامة. يستلزم ذلك تعزيز الجهود الوطنية وقدرة مقدمي الخدمات العامة على تقديم الحماية وغيرها من الخدمات، والدعوة إلى زيادة وصول اللاجئين والنازحين داخلياً إلى الخدمات العامة، وتعزيز إدماج اللاجئين في برامج الحماية الاجتماعية وتحسين وصول اللاجئين إلى سوق العمل وفرص كسب العيش وفي ضوء ذلك، انتقلت المفوضية وشركاؤها من الاستجابة الإنسانية إلى نهج قائم على التنمية.

## اهم المستجدات

### المفوضية تطلق مبادرة مشتركة مع مركز التجارة الدولي لتعزيز الإدماج الاقتصادي للاجئين



محمد، مزارع سوري لاجئ يقيم في مخيم دوميز 2 في محافظة دهوك، يعرض بفخر خس لولو روسو الذي حصده. كان محمد مزارعاً في سوريا واكتسب تقنيات زراعية جديدة تتسم بالذكاء المناخي كجزء من مشروع مشترك بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي في ناحية قلادة في دهوك لدعم سبل عيش اللاجئين والنازحين داخلياً وأفراد المجتمعات المضيفة.

أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مايو مبادرة مشتركة مع المركز الدولي للتجارة لتعزيز الإدماج الاقتصادي للاجئين في نظام سوق الأغذية الزراعية في محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق. كجزء من هذه المبادرة، ستقوم المفوضية والمركز بإنشاء تحالفات تجارية زراعية مع 100 من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من بين اللاجئين والمجتمع المحلي لتحسين قدرتهم على الإنتاج وإدارة الأعمال والتسويق؛

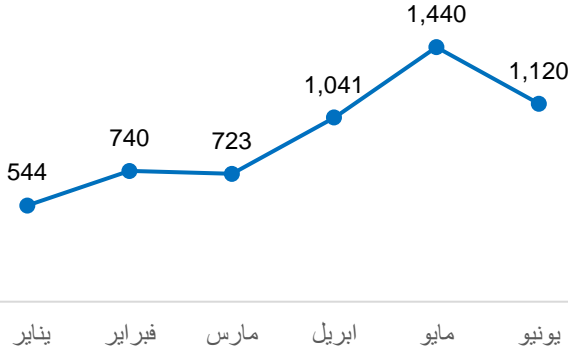
وإنشاء مركز تجميع لمساعدة المزارعين على تحسين إعداد منتجاتهم لتوزيعها في السوق مع تحسين التكاليف، بما في ذلك النقل؛ وتسهيل تطوير المهارات لـ 300 لاجئ (مع التركيز على الشباب والنساء) لمساعدتهم في الحصول على وظائف أو إنشاء مشاريعهم الخاصة في قطاع الأغذية الزراعية. من المتوقع أن تسهم هذه المبادرة في التنمية المستدامة للأعمال الزراعية في محافظة دهوك، وبشكل أكثر تحديداً، تعزيز إدماج اللاجئين في الاقتصاد المحلي وسوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، ستعزز المبادرة التماسك الاجتماعي بين اللاجئين وأعضاء المجتمع المضيف من خلال زيادة الأنشطة الاقتصادية المشتركة والمشاركة المجتمعية وتعزيز الأصول المشتركة مثل مركز التجميع.

### تمنح وزارة التربية الاتحادية الإذن للأطفال اللاجئين بالالتحاق بالمدارس العامة في العراق الاتحادي

بعد سنوات من الدعوة من قبل المفوضية، منحت وزارة التعليم الاتحادية الإذن للأطفال اللاجئين بالتسجيل مؤقتاً في المدارس العامة في العراق الاتحادي من خلال شهادة طالب اللجوء الخاصة بهم الصادرة من قبل المفوضية حتى يتم تحديد وضعهم القانوني من قبل اللجنة الدائمة التابعة لوزارة الداخلية الاتحادية، حيث يتم إصدار بطاقة هوية لاجئ لهم. يعمل هذا القرار على تحسين وصول الأطفال اللاجئين إلى خدمات التعليم في العراق الاتحادي بشكل كبير، لا سيما عندما يتم تنفيذه بطريقة متناسقة في جميع المحافظات، مما سيساعد بدوره على زيادة فرصهم في الاندماج الاجتماعي مع الأطفال العراقيين، ويعزز في النهاية قدرتهم على الاعتماد على الذات في المستقبل.

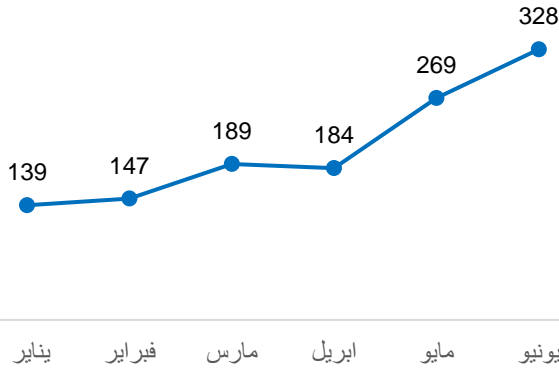
## الاتجاهات السكانية

### وصول اللاجئين (يناير - يونيو 2024)



منذ يناير 2024 ، سجلت المفوضية ما مجموعه 5,608 شخصاً وصلوا حديثاً إلى العراق ، 92% منهم من السوريين. ويمثل هذا زيادة بنسبة 60% تقريباً في عدد اللاجئين المسجلين وطالبي اللجوء المقبلين مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي (3,517). أشار السوريون الذين وصلوا حديثاً إلى المفوضية إلى أنهم فروا بسبب انعدام الأمن السائد ، وظروف المعيشة الصعبة ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية أو توافرها ، وخاصة في شمال شرق سوريا.

### العودة التلقائية الى سوريا (يناير - يونيو 2024)



في الوقت نفسه ، سجلت المفوضية ما مجموعه 1,256 عودة تلقائية إلى سوريا من خلال الحدود المختلفة (بما في ذلك معبر فيشخابور الحدودي) في نفس الفترة. تشير المفوضية إلى أن 48% من العائدين انتقلوا إلى منطقة الحسكة ، و 41% إلى منطقة حلب و 11% إلى مناطق أخرى. اسباب العودة الرئيسية التي تم الإبلاغ عنها إلى سوريا هي توحيد الأسرة (37.4%) ، تليها نقص العمالة أو فرص العمل في اقليم كردستان (23.6%) ، والحاجة إلى العلاج الطبي (4.3%).

## الأنشطة الرئيسية

### مجال الحماية

#### الوصول إلى المساعدة القانونية والوثائق



■ **اللاجئون:** تجري المفوضية دورات توعية قانونية للاجئين وطالبي اللجوء حول حقوقهم والاجراءات المطلوبة لتقديم طلب للحصول على تصاريح الإقامة في العراق وتوفر لهم خدمات المساعدة القانونية الفردية المجانية ، من يناير إلى يونيو 2024 ، تم توفير جلسات التوعية القانونية لأكثر من 3,400 فرد لاجئ وطالب لجوء حيث تلقى اكثر من 13,000 لاجئ وطالب لجوء خدمات المساعدة القانونية، بما في ذلك الاستشارة والتمثيل أمام الهيئات القانونية والإدارية، ودعمهم لحل مشكلات الدخول والإقامة القانونية.

تقوم المفوضية أيضاً بتسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء، وإصدار شهادات طالب اللجوء، وتسجيل الأحداث الحياتية الرئيسية (مثل الولادة الجديدة) كشرط أساسي للاجئين لتسوية وضعهم في العراق والحصول على الوثائق الحكومية (أي بطاقة الهوية

من اللجنة الدائمة في وزارة الداخلية الاتحادية في العراق الاتحادي وبطاقة الهوية من دائرة الإقامة في إقليم كردستان العراق). يعتبر هذا الامر ضروري لهم للوصول إلى الخدمات العامة (مثل التعليم والرعاية الصحية) وتأمين فرص العمل، ويقلل من خطر الاعتقال أو الترحيل. خلال نفس الفترة، قدمت المفوضية وشركائها أيضاً المساعدة القانونية لأكثر من 400 لاجئ وطالب لجوء قيد الاحتجاز، معظمهم كانوا قد اعتقلوا بتهم متعلقة بالهجرة.

■ **النازحون والعائدون في صفوف النازحين والعراقيين غير النازحين من الفئات الهشة:** تدعم المفوضية وشركاؤها النازحين والعائدين في صفوف النازحين والعراقيين من الفئات الهشة، من ضمنهم الافراد المعرضين لخطر انعدام الجنسية، للحصول على وثائقهم المدنية الأساسية. يعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لهم للوصول إلى الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية واستحقاقات الضمان الاجتماعي، وممارسة حقوقهم الأساسية، مثل حرية التنقل والمشاركة المدنية. منذ بداية عام 2024 قامت المفوضية، وشركاؤها - هاريكار، وتحالف هارتلاند الدولي، ولجنة الإنقاذ الدولية، ومنظمة إنترسوس، وشبكة العيادات القانونية، ومنظمة أرض الإنسان إيطاليا بتقديم الدعم للعراقيين للحصول على أكثر من 14,000 وثيقة مدنية، بينما تم معالجة 4,500 طلبات أخرى وهي قيد الإصدار. تم تحقيق ذلك من خلال تنسيق المفوضية الوثيق مع وزارة الداخلية الاتحادية لأرسال 13 فرقة جواله من مديرية الاحوال المدنية عبر البلاد، مما أتاح للأفراد الذين لا يمكنهم الوصول إلى مناطقهم الأصلية التقدم للحصول على وثائقهم وتأمينها. بالتوازي، قدمت والشركاء استشارات قانونية فردية وخدمات تمثيل لأكثر من 17,000 شخص لمساعدتهم على تجاوز العقبات الإدارية والقانونية والحصول على وثائقهم المدنية.

■ **العراقيين العائدين من شمال شرق سوريا:** تقود المفوضية أيضاً جهود التوثيق المدني في مركز الجدعة في محافظة نينوى الذي يستضيف العراقيين العائدين من مخيم الهول في شمال شرق سوريا كجزء من عملية العودة المنظمة التي تقودها الحكومة العراقية. تشير التقييمات القانونية بشكل مستمر لهذه المجموعة التي تجريها شريكة المفوضية، منظمة إنترسوس، إلى أن جميع العائدين يفتقدون وثيقة مدنية أساسية واحدة على الأقل. منذ بداية عام 2024، تم إصدار 51 وثيقة مدنية لمقومي مركز الجدعة بدعم من المفوضية، بما في ذلك شهادات الجنسية وبطاقات السكن. في الوقت نفسه، تم إعداد أكثر من 700 طلب لحوالي 1,600 شخص من أجل إصدار الوثائق، في انتظار ارسال الفرق الجواله من قبل وزارة الداخلية، والمتوقع ارسالها في بداية أغسطس 2024.

## المناصرة والإصلاح القانوني



■ تواصل المفوضية تقديم الدعم الفني للحكومة العراقية لتطوير الأطر التشريعية والسياسات بما يتماشى مع القانون الدولي ومعايير الحماية وأفضل الممارسات. في هذا الصدد، تعمل المفوضية مع السلطات الاتحادية والكردية على تطوير تعليمات إدارية (لم يتم اعتمادها رسمياً بعد) في العراق الاتحادي وإقليم كردستان العراق بشأن معالجة طلبات اللجوء وتدوين إجراءات إصدار تصاريح الإقامة للاجئين. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون المفوضية مع اللجنة المكلفة بصياغة قانون لاجئين جديد، مقدمة لها المشورة الفنية والتعليقات على مسودة المشروع لضمان موافقته مع المعايير الدولية، وفقاً لولاية المفوضية الاشرافية على قانون اللاجئين الدولي. رغم أنها لم تُعتمد بعد، من المتوقع أن تُحسن هذه الإصلاحات القانونية من مساحة الحماية للاجئين وطالبي اللجوء في العراق.



■ تتدخل المفوضية أيضًا في الحالات التي تنطوي على خطر الإعادة القسرية وتدعو إلى احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد لوحظت زيادة في عدد اللاجئين المعرضين لخطر الإعادة القسرية، لا سيما في العراق الاتحادي. وبالمقارنة، منعت المفوضية الإعادة القسرية لـ 430 فردًا في عام 2023 بأكمله، بينما في النصف الأول من عام 2024 وحده، تم منع أكثر من 1,000 إعادة قسرية للاجئين وطالبي اللجوء.

### الأنشطة القائمة على الدعم النقدي



■ بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء الذين تم تقييمهم على أنهم من الفئات الهشة اجتماعيًا واقتصاديًا، توفر المفوضية المساعدة النقدية لتمكينهم من دفع الإيجار وشراء المواد الغذائية وغيرها من الضروريات، مما يساعد على منعهم من الوقوع في فقر مدقع لتقليل مخاطر استراتيجيات التكيف الضارة مثل تقليل تناول الطعام وتراكم الديون. منذ بداية عام 2024، قدمت المفوضية مساعدة نقدية متعددة الأغراض لأكثر من 32,000 لاجئ من الفئات الهشة اجتماعيًا واقتصاديًا (حوالي 8,000 أسرة). أشار أحدث تقرير رقابة ما بعد التوزيع إلى أن الأسر أنفقت أموالها في المقام الأول على الإيجار والغذاء والخدمات الصحية. وأفاد حوالي 10% أن المساعدات النقدية ساعدتهم على إرسال أطفالهم إلى المدرسة أو دفع النفقات المتعلقة بالتعليم الابتدائي.

■ تماشياً مع الانتقال الأوسع من الاستجابة الإنسانية إلى النهج الموجه نحو التنمية في العراق، تدعو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع حكومة إقليم كردستان إلى تعزيز إدراج اللاجئين وطالبي اللجوء في المبادرات الحالية لاستئناف برنامج شبكة الحماية الاجتماعية في إقليم كردستان العراق. سيساعد هذا في نهاية المطاف على تزويد اللاجئين وطالبي اللجوء من الفئات الهشة بدعم أكثر قابل للتنبؤ به وتسهيل توقف اعتمادهم على المساعدات الإنسانية.

### التعليم



■ تدعم المفوضية وزارة التربية في حكومة إقليم كردستان العراق في تنفيذ سياسة دمج التعليم للاجئين (REIP) التي تسعى إلى إدماج الأطفال والمعلمين السوريين اللاجئين في نظام التعليم العام في إقليم كردستان العراق. حتى الآن في عام 2024، أكملت المفوضية بناء مدرسة ابتدائية جديدة واحدة وتجديد أربع مدارس ابتدائية أخرى في محافظة أربيل. علاوة على ذلك، تم بناء 21 صفا دراسياً جديداً إضافياً في المدارس القائمة في إقليم كردستان العراق وتم تجديد ست مدارس ابتدائية في محافظة السليمانية. بشكل عام، يساعد ذلك في زيادة قدرة نظام التعليم العام في إقليم كردستان العراق على استيعاب المزيد من الطلاب من مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتحسين جودة التعليم لحوالي 49,800 طالب لاجئ الذين تم تسجيلهم للعام الدراسي 2023-2024.

■ تم تقديم دورات في اللغة الكردية لحوالي 2,000 لاجئ (55% منهم إناث)، بما في ذلك الأطفال والمعلمين وأولياء الأمور، لمساعدتهم على التغلب على حاجز اللغة عند الانتقال من التعليم باللغة العربية إلى الكردية في المدارس العامة في إقليم كردستان العراق. بالإضافة إلى ذلك، دعمت المفوضية وشركاؤها حوالي 90 معلمًا لاجئًا يعملون حاليًا في المدارس العامة في إقليم كردستان العراق، من خلال تقديم التدريب وبناء القدرات في مجال التربية، والمهارات الحياتية، والدعم النفسي والاجتماعي.

■ تقدم المفوضية أيضًا مبلغًا شهريًا قدره 400,000 دينار عراقي (حوالي 300 دولار أمريكي) لـ 114 طالبًا لاجئًا في التعليم العالي للعام الدراسي 2023-2024، كجزء من برنامج المنح الدراسية لمبادرة ألبرت أينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين (المعروف أيضًا باسم DAFI).

## الرعاية الصحية

■ تدعم المفوضية مديريات الصحة في إقليم كردستان العراق لتقديم خدمات الرعاية الصحية للاجئين ودمج مراكز الرعاية الصحية الأولية المتبقية في المخيمات في نظام الرعاية الصحية العام في إقليم كردستان العراق. في النصف الأول من عام 2024، أكملت المفوضية بناء مركز رعاية صحية أولية جديد بالقرب من مخيمي دوميز 1 و 2 في محافظة دهوك وسلمته إلى مديرية الصحة. سيقدم المركز، المجهز من قبل منظمة الصحة العالمية، خدمات الرعاية الصحية للاجئين من مخيمي دوميز 1 و 2، وكذلك لأولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية، والنازحين، والمجتمع المضيف في المناطق المحيطة. علاوة على ذلك، أغلقت المفوضية ومديريات الصحة في محافظتي دهوك وأربيل مراكز الرعاية الصحية الأولية القائمة في المخيمات في دوميز 1 و 2، دارا شكران، وجويلان كجزء من خطة دمج اللاجئين في النظام الصحي الوطني في إقليم كردستان العراق. كما جهزت المفوضية مديريات الصحة بالأدوية الأساسية والإمدادات الطبية للمساعدة في تعزيز قدرة النظام الصحي العام على تولي تقديم الخدمات بالكامل للاجئين وطالبي اللجوء. خلال نفس الفترة، تم تسجيل ما يقرب من 90,000 استشارة طبية في مراكز الرعاية الصحية الأولية المدعومة من المفوضية، منها 84% للاجئين و 16% لأفراد المجتمع المضيف.

## الحلول

■ نظراً لطبيعة النزوح التي طال أمدها للاجئين وطالبي اللجوء في العراق وكذلك بعض مجموعات النازحين داخلياً، تعمل المفوضية على تعزيز حلول أكثر استدامة لهؤلاء الأشخاص. تتمثل الحلول التي تتبعها المفوضية للاجئين في تعزيز إدماجهم في الخدمات العامة (مثل الصحة والتعليم)، وتعزيز وصولهم إلى سبل العيش والدعوة إلى توفير خطط الحماية الاجتماعية لهم في إقليم كردستان العراق وإدماج اللاجئين فيها على قدم المساواة مع المواطنين. وفي الوقت نفسه، بالنسبة للاجئين الذين يواجهون مخاطر متعلقة في الحماية، تسعى المفوضية إلى إعادة توطينهم في بلدان ثالثة. في النصف الأول من عام 2024، قدمت المفوضية حالات حوالي 600 لاجئ من الفئات الأكثر ضعفاً لإعادة التوطين، أكثر من 300 منهم غادروا إلى بلدان إعادة التوطين. وفي الوقت ذاته، تعمل المفوضية على توسيع المسارات التكميلية مثل المنح الدراسية وفرص سفر العمالة الى الخارج. وفي هذا الصدد، ساعدت المفوضية 580 لاجئ في الوصول إلى مسارات تكميلية في عام 2024، غادر منهم 88 منهم إلى تسعة بلدان مختلفة.

■ لتعزيز الحلول المستدامة طويلة الأجل للاجئين وطالبي اللجوء، تتعاون المفوضية مع فريق الأمم المتحدة القطري في العراق لتشكيل النسخة القادمة من إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDCF) في عام 2025. من ضمن هذا الإطار، حددت الأمم المتحدة وحكومة العراق أربع أولويات استراتيجية للسنوات القادمة: (1) التنمية الاجتماعية والإنسانية الشاملة، (2) التنمية الاقتصادية المستدامة وفرص سبل العيش، (3) المرونة البيئية وتغير المناخ، و (4) الحوكمة الجيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ستركز المفوضية بشكل أساسي على الأولوية الاستراتيجية الأولى والرابعة من خلال تدخلات مستهدفة تركز على تعزيز الأنظمة الوطنية، خاصة في الحماية الاجتماعية والقانونية، لضمان شمولها للاجئين وطالبي اللجوء.

■ فيما يتعلق بالنازحين داخلياً، تدعم المفوضية الحكومة في إيجاد وتنفيذ حلول كريمة لحوالي 143,000 نازح داخلياً يقيمون في المخيمات الـ 22 المتبقية في إقليم كردستان العراق. تدعم المفوضية إغلاق المخيمات كممارسة عامة عندما يتم تقديم الحلول الثلاثة المعترف بها بما في ذلك (1) العودة الآمنة والطوعية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية، (2) نقلهم إلى مجتمعات أخرى داخل البلاد، أو (3) دمجهم محلياً مع المجتمع في مناطق نزوحهم، بما في ذلك من خلال الاندماج في المجتمعات (الحضرية) القريبة من المخيمات القائمة أو منطقة أخرى يختارها النازحون. خلال فترة بقاء النازحين في المخيمات، يجب دعمهم لترقية ملاجئهم بأنفسهم ومواصلة تقديم الخدمات الأساسية لهم في النظام الوطني. يجب أن يكون للنازحين القدرة على اتخاذ قرار مستنير وحر بشأن الحل الدائم الذي يناسب ظروفهم الشخصية وأوضاعهم في مناطق العودة/النزوح، ودعمهم بمجرد اتخاذهم للقرار لضمان أن تكون حلولهم ليست فقط كريمة، بل مستدامة أيضاً على المدى الطويل

شكر خاص للمانحين



تشكر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كبار المانحين للأموال غير المخصصة، وكذلك أولئك الذين ساهموا بشكل مباشر في دعم عمل المفوضية في العراق وفي الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين حتى الآن في عام 2024.

بلجيكا | كندا | الدنمارك | إستونيا | الاتحاد الأوروبي | فنلندا | فرنسا | ألمانيا | دوقية لوكسمبورغ الكبرى | اليابان | هولندا | النرويج | روسيا | السويد | سويسرا | المملكة المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية | الجهات المانحة الخاصة

## قسم العلاقات الخارجية

جهات الاتصال

أربيل، العراق:

تاتيانا عوده، مسؤول تواصل أقدام ، [audi@unhcr.org](mailto:audi@unhcr.org)

أفرين دادخاه، مسؤول إعداد التقارير ، [dadkhaht@unhcr.org](mailto:dadkhaht@unhcr.org)

بغداد، العراق:

فرحة بهويرو، مسؤول العلاقات الخارجية، [bhoyroo@unhcr.org](mailto:bhoyroo@unhcr.org)

مواقع المفوضية على الانترنت:

UNHCR Iraq website: <https://www.unhcr.org/iq/>

UNHCR Iraq operational data portal

Twitter: @UNHCRIraq

Facebook: UNHCRinIraq